اجتماع موسع للمنطقة الحرة والمستثمرين بمحافظة عدن

الشعيبي يحث مدراء المكاتب التنفيذية على إيجاد الحلول والمعالجات لمشاكل المستثمرين

■ عدن/سبأ

عقد أمس بمحافظة عدن اجتماع موسع لقيادة المنطقة الحرة برئاسة رئيس المنطقة الدكتور عبدالجليل الشعيبي وحضور وكيل المحافظة لشئون الاستثمار وتنمية الموارد أحمد الضلاعي، ضم المستثمرين العاملين في المنطقة ومدراء المكاتب التنفيذية للقطاعات الخدمية العاملة فيها.

ووقف الاجتماع أمام الصعوبات والمعوقات التي تواجه المشاريع الاستثمارية والمستثمرين وسبل حلها للوصول إلى المستويات الاستثمارية المنشودة في المنطقة.

ونبه المجتمعون إلى ضرورة تقدير الوضع الاستثنائي الذي تعيشه اليمن ومواصلة العملية الإنتاجية وفق الإمكانيات المتاحة.

وأكد الشعيبي أن المنطقة الحرة تعمل على تقديم التسهيلات المتميزة لكافة المستثمرين الراغبين في تنفيذ المشاريع الاستثمارية في إطار المنطقة. مشددا على ضرورة الاستمرار في كافة الأعمال والإسراع في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية القائمة في المنطقة وفق البرنامج المحدد لها.

وحث مدراء المكاتب التنفيذية في المحافظة على ضرورة تقديم المساعدة اللازمة وإيجاد الحلول والمعالجات السريعة للمشاكل العالقة التي تواجه المستثمرين.

تراجع العرض النقدي في النصف الأول من العام الجاري

خاص / الثورة

■ سجل العرض النقدي في النصف الأول من العام الجاري ٢٠١١م انخفاضا مقارنة بالنصف الأول من العام الماضي ٢٠١٠م.

واظهرت نشرة التطورات المصرفية الصادرة عن البنك المركزي اليمني أن العرض النقدي انخفض إلى ٢١٦٢,٣ مليار ريال في نهاية يونيو ٢٠١١م مقابل ٢١٨٨ مليار ريال في يونيو ٢٠١٠م ، وبتراجع يقدر بـ ٢٦ مليار ريال .

وكان العرض النقدي قد انخفض بمقدار ٤,٣ مليار ريال في شهر مايو ٢٠١١م ، حيث تراجع إلى تريليونين و٤٤٠ مليار ريال مقابل تريليونين و٢٤٤,٧ مليار ريال في شهر ابريل ٢٠١١م .وبنسبة تراجع ٠,٢٪ في مايو٢٠١١م مقارنة مع ٠,٤٪ في ابريل ٢٠١١م.

انخفاض مجموع ميزانية البنك المركزي في يونيو بمقدار ١٠,١ مليار ريال

■ ،،كتب/ أحمد الطيار

ظهر مجموع ميزانية البنك المركزي في نهاية يونيو ٢٠١١م انخفاضًا بمقدار ١٠,١ مليار ريال أو ما نسبته ٠,٦ ٪ ليصل إلى ١٨٢٨,٩ مليار ريال ، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٠ ٪ في نهاية الشهر السابق.

وأوضح البنك المركزي اليمني في أحدث تقاريره عن التطورات النقدية في اليمن أن مجموع ميزانية البنك المركزي كانت ١٨٥٢,٣ مليار ريال في نهاية يونيو ٢٠١٠م ،فيما بلغت الأصول الخارجية للبنك المركزي في نهاية يونيو ٢٠١١م مبلغ ١٠١٨,٩ مليارات ريال بما يعادل ٤٧٦٥,٨ مليون دولار تغطي ٥,٨ أشهر من الواردات مقارنة مع ١٠٣٩,٥ مليار ريال تعادل ٤٨٦٢,١ مليون دولار تغطي ٥,٩ أشهر من الواردات في نهاية الشهر الماضي ويعود هذا الانخفاض في الأصول الخارجية إلى انخفاض الصادرات وارتفاع فاتورة الواردات للمشتقات النفطية نتيجة لتعطل أنبوب النفط منذ شهر مارس الماضي.

واضاف :بلغت العملة المصدرة ٧٢٨,٨مليار ريال في نهاية شهر يونيو ٢٠١١م مقارنة مع ٧٠٨,٣ مليار ريال في نهاية شهر مايو ٢٠١١ بارتفاع قدره ٢٠,٥ مليار ريال.

البطالة تكبد الاقتصاد الوطني خسائر فادحة:

خبراء اقتصاد : خلق المناخ الاستثماري الجاذب لبيئة الأعمال كفيل بتوفير مئات الفرص الوظيفية لليمنيين

■ ،،تقرير/أحمد حسن الطيار

على الدوام يدعو خبراء الاقتصاد والأكاديميين الحكومة والقطاع الخاص إلى تعزيز شراكتهما التنموية والقيام بتنفيذ مشاريع توفر فرص عمل للمئات من الشباب والشابات المحتاجين للعمل في جميع أنحاء اليمن.

ويصف الخبراء قضية البطالة في اليمن بأنها اخطر القضايا التي تحتاج وقفة جادة لحلها من قبل الحكومة والقطاع الخاص إذ أن التغاضي عن توفير فرص عمل جديدة تواكب المخرجات في التعليم أصبح أمرا غير محتمل الآن.

فوفقا لآخر إحصائية أصدرتها وزارة الخدمة المدنية حول أعداد المتقدمين للتوظيف من الشباب والشابات اليمنيين الحاصلين على مؤهلات جامعية فأكثر تزيد عن ٢٠٠ ألف بنهاية العام ٢٠١٠م ناهيك عن الآلاف من حملة الثانوية العامة والمعاهد الفنية والتقنية من الفتيان والفتيات في الريف والحضر.

مضيفين أن مسالة توفير فرص عمل هي قضية وطنية واجبة على الحكومة والقطاع الخاص باعتبارهما شركاء في التنمية وفقا لما ينص عليه الدستور والخطط التنموية وأهداف الألفية.

وتكمن المشكلة في أن هناك أعدادا متزايدة من الشباب اليمني من الجنسين غير حاصلين على العمل فبعد أن حصلوا على الشهادات الجامعية المطلوبة بعد مجهود دراسي استغرق سنوات وجدوا أنفسهم في طابور الباحثين عن العمل في القطاع الحكومي والقطاع الخاص لكن دون جدوى ففي الحكومة عليهم تسجيل أنفسهم في كشوفات وزارة الخدمة المدنية ومن ثم الانتظار لدورهم وفي القطاع الخاص يجاب عليهم أن الشركات غير محتاجة لموظفين وهكذا يدخلون سوق البطالة ويأملون أن يحصلوا على عمل يسدوا به ريق معيشتهم.

ووفقا لبيانات حكومة تبلغ معدلات البطالة في اليمن رسميا حوالي ١٦٪ من القوة العاملة التي تقع بين ١٦-٦٠ عاما ويقول تقرير أصدرته وزارة التخطيط والتعاون الدولي إن الحكومة تبذل جهودا باتجاه السيطرة على معدل البطالة وإبقائه ضمن حدود ١٢٪ من خلال توفير العوامل المناسبة لزيادة عدد المشتغلين بـ ٨٠٢ ألف عامل ليصل إجمالي المشتغلين إلى أربعة ملايين و ٤٣٦ ألف عامل بنهاية العام ٢٠١١م أي بمتوسط نمو ٤ر١ ٪ خلال سنوات تنفيذ خطة التنمية الرابعة.

وأشار التقرير إلى أن تحقيق هذا المعدل يتطلب نمواً اقتصادياً مرتفعاً في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٧ر١ ٪ في المتوسط سنويا وهو ما تسعى الحكومة إليه من خلال فتح أسواق العمل الخليجية للعمالة اليمنية وتنفيذ العديد من السياسات والإجراءات وفي مقدمتها إصلاح وتطوير وتحديث نظام التعليم والتدريب وإيجاد بيئة استثمارية قادرة على توليد المزيد من فرص العمل سيسهم والى حد كبير في السيطرة على معدل البطالة في اليمن خلال السنوات القادمة.

وينظر الخبراء إلى الاستثمارات المحلية والخارجية الداخلة للاقتصاد الوطني بأنها احد أهم العوامل القادرة على امتصاص البطالة فمن خلال المشاريع الاستثمارية يمكن توليد فرص عمل قادرة على امتصاص الشباب فيها سواء من كانوا يحملون شهادات عالية أو منخفضة و هذا يتطلب توفير بيئة استثمارية قادرة على اجتذاب استثمارات تبلغ المليارات من الدولارات، وفي هذا الصدد يطالب الخبير الاقتصادي الدكتور عبد القدوس الروني بضرورة أن تقوم الحكومة بالعمل لرفع قدرات جذب الاستثمارات الخاصة المباشرة الوطنية والأجنبية وبصورة خاصة في القطاعات الواعدة مثل قطاع السياحة والبناء والتشييد ,والكهرباء والمياه والغاز, وكذا بعض القطاعات الخدمية حيث أنها حاليا تسهم في الارتفاع النسبي لمعدل نمو القطاعات غير النفطية في اليمن.

ويضيف هناك قطاع واعد آخر يتمثل في الصناعات الاستخراجية للمواد البناء والزينة وتصديرها للخارج حيث أن هذه القطاعات يمكنها أن تجتذب عدداً كبيراً من الأيادي العاملة بسهولة.

وهناك أرقام رسمية تتحدث عن ظاهرة البطالة وقد أقيمت دراسات وندوات لهذا الغرض فخلال العام ٢٠٠٨م نفذ المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل دراسة ميدانية عن ظاهرة البطالة في اليمن الأسباب والآثار والمعالجات ومن ملخص الدراسة نستنتج عدة حقائق، حيث تقول الدراسة أن نتائجها بينت أن معدل البطالة السافرة طبقا للبيانات المسحية بلغ ١٥٪ حيث وصلت لدى الرجال إلى ١٢,٦٪ وارتفعت عند النساء إلى ٢٣,١٪لكن البطالة الناقصة وهي حالة العمل غير الدائم والتي يعمل في ظلها كثير من الناس بعض أيام الأسبوع او يعملون بصورة مؤقتة أو موسمية بأجر أو بدون أجر عملت على رفع البطالة العامة إلى نسبة بلغت ٢٥٪ ،وأظهرت الدراسة تفشي البطالة في الحضر عنها في الريف.

وبينت الدراسة أن جزءاً كبيرا من الموارد البشرية التي يمكن الاستفادة منها ظلت خارج قوة العمل النشطة وأكثرها النساء اللائي فضلن التفرغ للأعمال المنزلية حيث بلغت نسبتهن في الحضر ٤٧,٣٪ مقابل ٥٢٪في الريف ثم الطلاب ونسبتهم ٣٠٪ وجاء المتقاعدون والمسنون كفئة ثالثة ونسبتهم نحو ٨,٨٪ المكتفين وغير الراغبين في العمل في المرتبة الرابعة ٤,٥٪ وأخيرا المعاقون ونسبتهم٣,٣٪.

ووضعت الدراسة أنفة الذكر عدة توصيات ففي المجال الاقتصادي دعت إلى توجيه السياسة العامة للحكومة لحث المؤسسات الحكومية المعنية لإعداد خطط وبرامج ومشروعات اقتصادية واجتماعية تحد من البطالة، وحثت على توظيف الاستثمارات المحلية والوطنية لإيلاء جزء غير يسير من إمكانياتها المالية كمواجهة للآثار والمشكلات الناجمة عن البطالة، وشددت على الكشف عن الاختلالات الهيكلية التي تخلفها سياسات الاقتصاد الكلي والجزئي والسياسات المالية التي تشكل عاملا من عوامل زيادة البطالة ،كما دعت إلى توفير خدمات البنى التحتية وتحسينها باعتبارها تشكل الأساس وترتكز عليها المؤسسات الاستثمارية المحلية والعربية والدولية والتي تساعد على المدى والبعيد في تحسين بيئة الاستثمار في المؤسسات الإنتاجية والاستثمار لمساهمتها في توفير فرص عمل للشباب.

وطالبت بتوفير التنمية المتكافئة من خلال رسم سياسات لضمان عدالة توزيع الخدمات بما فيها فرص تشغيل الشباب كوسيلة علاجية لظاهرة البطالة وللتخفيف من ظاهرة نزوح الشباب للمدن.

كما شهدت اليمن إقامة عدة دراسات اقتصادية واستراتيجيات لمعالجة البطالة منها دراسة تتضمن إحلال العمالة اليمنية محل الآسيوية في دول الخليج ورغم أن هذه الفكرة جيدة وتتوافق مع طموحات الكثير من العاطلين عن العمل لكنها في رأي اقتصاديين أمر صعب فمن الناحية العملية لا تتوافر أيادي عاملة مهارة ومدربة تلبي سوق العمل الخليجي ومن ناحية أخرى اليمن يحتاج للعمالة الماهرة والمدربة في سوقه مما يعني أن السوق اليمنية ستفرغ من العمالة المحلية وسيسبب ذلك نتائج عكسية.

لكن وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبدعم من دول مجلس التعاون الخليجي تمضي قدما في تنفيذ المقترح حيث تشير بعض أدبياته إلى أن هذه الدول تستطيع استيعاب مليون عامل يمني خلال السنوات القادمة بعد أن يتم تدريب هذه العمالة في معاهد فنية ومهنية وبالفعل تم خلال الشهر الماضي الاحتفال بتخريج أول دفعة من المعاهد المتخصصة بالتعاون مع شركة سعودية متخصصة.

ومن ضمن المقترحات الاقتصادية لحل مشكلة البطالة كما يقول الدكتور محمد جبران استاذ المحاسبة بجامعة صنعاء إنشاء صندوق للبطالة والفقر في اليمن يوحد الجهود المحلية والإقليمية والدولية يستوعب ثلاثة ملايين عامل في النشاط الزراعي والرعي بتكلفة ثلاثة بلايين دولار، والتوسع في المشاريع الصغيرة الصناعية والتجارية والخدمية لتستوعب مليون عامل بتكلفة بليوني دولار.

وتؤمل الحكومة من القطاع الخاص أن يلعب دوره في التنمية بخلق فرص عمل واجتذاب العمالة المحلية، وترى خطط التنمية أن القطاع الخاص وخصوصا ضمن اليات الشراكة مع الحكومة وآليات السوق يجب أن تستوعب نحو ٨٠٪ من الداخلين سنويا لسوق العمل والقدرة بـ٢٠٠ ألف عامل والباقي على الجهات الحكومية لكن الواقع يقول أن القطاع الخاص لم يتمكن من استيعاب الأعداد الموكلة إليه حيث لم يتمكن حسب بيانات الخطة الخمسية الثالثة سوى اقل من ٣٠٪ من الداخلين لسوق العمل.

مؤشرات اقتصادية

انكماش الاقتصاد الياباني بنسبة ١,٣٪ في الربع الثاني

■ ،،الثورة / متابعات

سجل الاقتصاد الياباني انكماشا بنسبة ١,٣ ٪ في الربع الثاني من أبريل الى يونيو للربع الثالث على التوالي، على ما ذكرت الحكومة اليابانية أمس الأول.

وقال مكتب رئيس الوزراء في تقرير أولي ان الانكماش بحسب قياس الناتج المحلي الاجمالي يقابله انخفاض بنسبة ٠,٣ ٪ عن الفترة من يناير الى مارس على أساس سنوي حقيقي.

وعلى أساس أسمي، انخفض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٥,٧٪ على اساس سنوي في الفترة من ابريل الى يونيو، ما يقابله انكماش قدره ١,٤ ٪ عن الربع السابق.

الجزائر تضاعف صادراتها من الغاز إلى مصر والمغرب

■ ،،الثورة / متابعات

قامت الجزائر بزيادة صادراتها من الغاز إلى المغرب ومصر بحيث قدرت قيمتهاخلال النصف الأول من العام ٢٠١١ نحو ٤٥٠ مليون دولار امريكي للمغرب و ٢٤٠ مليون دولار لمصر.

ونقلت صحيفة (الخبر) الجزائرية بعددها الصادر أمس الثلاثاء عن مصدر جزائري على صلة بقطاع الطاقة إن هذه الصادرات تخص غاز البوتان والبروبان السائلين.

وأوضح المصدر أن الجزائر قامت بالتوقيع على اتفاقية مع المغرب في ٣١ يوليو الماضي لتصدير ٦٤٠ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا على مدى ١٠ سنوات المقبلة قابلة للتجديد عبر أنبوب الغاز الذي يربط الجزائر بإسبانيا عبر المغرب.

وستخصص الكمية المصدرة لتزويد المحطتين الكهربائيتين للديوان المغربي للكهرباء وهما محطة عين بني مطهر بطاقة ٤٧٠ ميجاوات ومحطة تهادارت بطاقة ٣٨٥ ميجاوات .

وكان المغرب الغى الإجراءات السابقة التي كانت تقضي بأخذ نسبة من حق المرور على شكل حقوق مالية بدلا من الغاز، تقدر بـ٧ ٪ من حجم الغاز المصدر باتجاه إسبانيا ، مما اعتبر من قبل الجزائر مبالغا فيه ، وساهم في تفكير الجزائر لاحقا في تجاوز المغرب بإنجاز أنبوب ((ميدغاز)) الذي سيدخل الخدمة خلال العام المقبل، وهو الأنبوب الذي يمتد تحت البحر ويربط ميناء بني صاف في أقصى غرب الجزائر بميناء ألميريا جنوب إسبانيا.

من جهة أخرى، صنفت الجزائر من بين أهم مصدري غاز البوتان والبروبان إلى مصر، بواقع ٢٢٢ ألف طن من البوتان السائل في النصف الأول من العام ٢٠١١، وأكثر من ٢٧ ألف طن من غاز البروبان السائل.

وبلغت إجمالي صادرات الجزائر ٥٠٠ ألف طن من غاز البوتان السائل و٧٠ ألف طن من غاز البروبان السائل.

ارتفاع الاسهم اليابانية متأثرة بالامريكية

■ ،،الثورة / متابعات

شهدت بورصة طوكيو ارتفاعا طفيفا عند الاقفال أمس الثلاثاء حيث ارتفع مؤشر نيكي الرئيسي بنسبة ٠,٢٣٪.

وفقد ارتفع مؤشر نيكي الرئيسي الذي يضم ٢٢٥ اصدارا ٢١,٠٢ نقطة مقارنة بأمس ليصل إلى ٩١٠٧,٤٣ نقطة. وارتفع مؤشر توبيكس الأوسع نطاقا ١,٩٤ نقطة بنسبة ٠,٢٥ ٪ ليصل إلى ٧٧٩,٠٦ نقطة.

وبلغ حجم التداول حوالي ١٠٧٠ مليارين (حوالي ١٣,٩٣ مليار دولار أمريكي).

إلى ذلك شهدت بورصة وول ستريت أمس الأول ارتفاعا ساعد في التخلص من جميع الخسائر بعد خفض وكالة استاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني للولايات المتحدة، حيث يعمل المستثمرون على قنص الصفقات بعد تقلبات استمرت لمدة اسبوع.

وارتفع مؤشر الأسهم الممتازة داو جونز أكثر من ٢٠٠ نقطة عند الإقفال، كما ارتفع مؤشر استاندرد آند بورز ٥٠٠ الأوسع نطاقا أكثر من ٢,١ ٪. وارتفع أيضا مؤشر ناسداك، مؤشر شركات التكنولوجيا الرئيسية، حوالي ١,٩ ٪.